٥- التنمية الصهيونية وشبكة العلاقات الدولية جماعات الضغط الصهيونية الدولية (الايباك) نموذج

١,٥ المقدمة

تلعب اللوبيات الصهيونية في الخارج، خاصة في الدول المؤثرة في القرار الدولي - أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي - دوراً هاماً في تحديد سياساتها الخارجية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، ويُعتبر الأيباك في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزها، حيث يتنافس الرؤساء الأمريكيين على خطب وده، إما لمصالح انتخابية قادمة أو لدعم مالي لحملة انتخابية أخرى، أو لضغوط صنّاع الرأي العام في هذه البلدان والذين يُعتبر جُلهم من اليهود، فاليهود أينما وجدوا يحاولوا السيطرة على **المال** من خلال البورصات العالمية، وول ستريت، ناسداك ... والمصارف الرئيسية الأخرى، وكذلك السيطرة على **الإعلام والإعلاميين**، وأخيراً **السينما** ومشتقاتها وما سيطرة الصهاينة على هوليود إلا دليل على ذلك، وتعتبر الممثلات والعارضات والمغنيات من

المروجات ليس للصهيونية فحسب بل للجيش الإسرائيلي تحديداً، كما فعلت «**مادونا**» مغنية البوب اليهودية في حفلة ألغيت لها في لبنان في نهاية مارس ٢٠١٢، حيث معظم هؤلاء يهود ويخدمون بإخلاص منقطع النظير الكيان الصهيوني.

٢,٥ أشكال الاستثمار:

اختصر د. مسعود أحمد أغبارية الباحث الفلسطيني في كلية بيت بيرل داخل الخط الأخضر الاستثمارات المتنوعة في الكيان الصهيوني على النحو التالي: «**مع أن المعلومات حول حجم وطبيعة** الاموال المستثمرة في إسرائيل ليست متوفرة لأسباب مختلفة من بينها أن كشف الأمر قد يعطل استمراره أو حتى بقاءه، إلا أن ما ينشر في إسرائيل من وقت لآخر يمكننا من تحديد أهم مصادر الأموال التي تستثمر فيها أو ترسل إليها:

١- أموال التعويضات التي التزمت ألمانيا بدفعها لليهود كونهم من ضحايا النازية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

٢- أموال إيديولوجية يتبرع بها مؤيدو إسرائيل وأغلبهم من اليهود الصهاينة.

٣- أموال يتبرع بها أميركيون لمؤسسات إسرائيلية هرباً من دفعها لسلطات الضرائب الأميركية، حيث يعتبر هذا التبرع مصروفاً

معترفاً به من قبل سلطات الضرائب الأمريكية.

٤- أموال التبرعات التي يدفعها مؤيدو إسرائيل على أثر الاستغاثة بهم.

٥- أموال غير مشروعة سواء كان نتيجة تبييض الأموال أو التجارة بالسموم.

٦- أموال تأتي من الصادرات العادية الإسرائيلية.

٧- أموال تأتي نتيجة استثمارات عادية وفق قوانين السوق وهي منوطة بالأساس بالوضع الأمني.

٨- أموال مساعدات رسمية تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي تبلغ سنوياً أكثر من ٣ مليار دولار.

٩- أموال تأتي من تجارة السلاح.

١٠- أموال تأتي من تجارة الحجارة الكريمة حيث تعمل شركات إسرائيلية ويهودية في أفريقيا وفي روسيا، مثل شركة دبير للحجارة الكريمة.

١١- أموال مقابل خدمة مسنين يهود تأتي بهم إسرائيل في السنوات الأخيرة مع أموالهم، أو يقوم الراعون بإرسال أموال مقابل تلقي أبائهم الخدمات في بيوت المسنين الآخذة في الانتشار في إسرائيل.

١٢- أموال تأتي من إسرائيليين يعملون في الخارج إلى ذويهم، ويبلغ عدد الإسرائيليين خارج إسرائيل ٦٠٠ ألف إسرائيلي.

١٣- أموال من «مشاريع مشتركة» فلسطينية إسرائيلية بتمويل دولي، تحظى إسرائيل بحصة الأسد، من أغلبيتها المطلقة، وتقدر هذه الأموال بمئات الملايين من الدولارات.

١٤- أموال تأتي نتيجة إصدار سندات قروض على الساحة الأميركية حيث وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٢ مليار دولار.

١٥- أموال نتيجة الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والأردن وأميركا مثل اتفاق الكويز، الذي تم توقيعه في كانون الأول ٢٠٠٤ ويعتبر أهم «اختراق اقتصادي منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩». (إغبارية ٢٠٠٧، ص٧٦)

ويدلل شكل هذه الاستثمارات التي يُعتبر جزء منها موضع تساؤل من الناحية القانونية، على أن الكيان الصهيوني دولة فوق القانون، وتُشكل الحماية والغطاء الغربي لها دعامة إضافية لنمو اقتصادي آمن إلى حد ما ، ولا يجرؤ زعيم غربي على نقد السياسات الصهيونية خاصة الاقتصادية منها. فعلى سبيل المثال فقد «بلغت حصة المؤسسة العسكرية من ميزانية عام ٢٠٠٨ حوالي ٥٠ مليار شيكل (سعر صرف الدولار في

حينـه ٢,٤ شـيكل) يضـاف إليهـا ٣ مليـار دولار آنفـة الـذكر مـن المساعدات الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة سنوياً لإسرائيل» (جريس ٢٠٠٧، ص٩١)

حيـث تُبـدي الحليفـة الكـبرى لإسرائيـل – أمريكـا – بـين الفينـة والأُخرى استعداداً غير مسبوق على دعمها وحمايتها رغم المصاعب الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة نفسها، فقد قدر خبراء اقتصاديون أمريكان أن هناك احتمال بنسبة خمسة وثلاثون (٣٥٪) بحدوث ركود اقتصادي داخل أمريكا عام ٢٠٠٨ سببه قضية الرهن العقاري، فرد عليهم محافظ البنك المركزي الإسرائيلي «ستانلي فيشر» بالقول: أن إسرائيل بمأمن حالياً من أزمة الرهن العقاري» جريس (٢٠٠٨، ص ١٤٤)

بلغ الابتزاز الصهيوني للنظام المصري آنذاك مرحلة استباحة مقدرات مصر لصالح الكيان حيث « تصل الخسائر الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام ٢٠٠٥، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من حاجاتها من الغاز إلى ٤ مليار شيكل سنوياً. وتشير المصادر الإسرائيلي إلى أن إسرائيل توفر سنوياً مليارى دولار من استيراد الغاز المصري بأثمان مخفضة عن السعر العالمي، كما أنها تكسب حوالي مليار دولار سنوياً من بيع الغاز المصري في أراضي السلطة

الفلسطينية وداخل السوق الإسرائيلي. وقد يؤدي عدم تزويد مصر لإسرائيل بكميات الغاز المتفق عليه خلال العام ٢٠١٢، إلى ضائقة كهربائية حادة، ترتب عنها في الوقت الحالي رفع سقف المدفوعات لـ ٤ مليار شيكل سيتحملها الاقتصاد الإسرائيلي وستكون عبئاً شديداً عليه. (جريس ٢٠١٢، ص٢٠٢)[1].

٣,٥ الدعم العربي للكيان الصهيوني ولعبة المصالح المتبادلة:

لعب الدعم الغربي المتواصل الدور الأهم في استمرار صمود الكيان الصهيوني عسكريا، سياسياً واقتصادياً، في وجهه كل التحديات التي واجهت هذا الكيان الهش والذي لا يمتلك بالمعايير العالمية أي إمكانيات أو مقدرات تميز وجودة كقوة مسيطرة في المنطقة، وأولى زعماء الحركة الصهيونية منذ انطلاق مشروعهم في فلسطين اهتماماً بارزاً في تحقيق «الوطن القومي اليهودي» كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة واستثمار مال وكفاءات في هذه التخصصات لتحقيق التفوق والتركيز على ما يعزز هذا التفوق. وكان أبرز تحول في تحقيق نمو شامل مدعوم خارجياً قد حدث بشكل نوعي بعد حرب أكتوبر ٧٣ حيث قفزت المساعدات الأمريكية والأوربية للصهاينة لدرجة مكنت الصهاينة من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي والحصول على آخر تكنولوجيا أمريكية، بل وسمحت أمريكا للكيان ببيع صناعاته

(١) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٢.

العسكرية للجيش الأمريكي!

وبذلك فتح الباب للتصدير لكل من أمريكا، وحلف الناتو وحوالي ٤٠ دولة في العالم، وأصبحت صناعة الأسلحة تحتل مركزاً رئيسياً في تركيبة الاقتصاد الإسرائيلي وتعتبر الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٢٥٪ من إجمالها، ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعدها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية، من حيث قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال سدّ احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات والذخائر ومركبات القتال وقطع الغيار، وتقليل اعتماد إسرائيل على المصادر الخارجية في الحصول على هذه الاحتياجات الأمنية المهمة، وحتى لا تتعرض لضغوط خارجية في حالة امتناع أي مصدر خارجي على تلبية احتياجاتها الأمنية. (منصور ونحاس ٢٠٠٩، ص٣٧٦، ٣٧٧)

إن أهم دوافع الكيان الصهيوني في سياسة التصنيع الحربي تنحصر في ثلاث عوامل، الأول عسكري امني والثاني سياسي والثالث اقتصادي، أما الاقتصادي فـ «بالنظر إلى افتقارها لموارد طبيعية كالنفط والمعادن الثمينة، تشمل دعائم وركائز قوية لاقتصادها، لا سيما في مجال التصدير، فقد اعتمدت إسرائيل في المقابل على ما تملكه من امكانيات

تكنولوجية متطورة وعريضة، لا سيما في مجال الصناعات الحربية، في توسيع قاعدة إنتاجها من الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة التي تحتاجها الكثير من الدول الاخرى، وتفتقر إليها بفعل القيود الأميركية في هذا الصدد. ودخلت إسرائيل بثقل في مجال تصدير هذه الأسلحة والمعدات المتقدمة ذات الأصل الأمريكي إلى جميع اسواق العالم، وحققت بذلك مكاسب اقتصادية ضخمة أدت إلى إصلاح ميزانها التجاري، ناهيك عن تشغيل المزيد من الأيدي العاملة الإسرائيلية، وزيارة احتياطها من العملة الصعبة. (منصور ونحاس ٢٠٠٩، ص٣٧٨).

وقد استفادت «إسرائيل» في أحيان كثيرة من صادرات السلاح وفي «حصولها على احتياجاتها من المواد الخام الحيوية، لا سيما النفط، وذلك في إطار صفقات المقايضة. فقد دفعت إيران بالنفط ثمن الأسلحة التي تلقتها من إسرائيل زمن حكم الشاه في إيران، بينما حصلت إسرائيل من نظام جنوب أفريقيا العنصري على الفحم والصلب واليورانيوم في مقابل صادرات تسليحية إسرائيلية إليها، هذا إلى جانب ما تؤدي إليه هذه الصادرات من توسيع مجال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الخارج، مثل إنشاء مراكز التدريب، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في مجالات الطرق والجسور ومحطات القوى والمياه والصرف الصحي.

لـذلك امتـدت أسـواق تصـدير الأسـلحة والمعـدات الحربيـة الإسرائيلية إلى أكثر من ٦٠ دولة في مختلف قارات العالم، وكانـت أبـرز هذه الدول هي:

١- في أفريقيا: كينيا، جنـوب أفريقيـا، زائير، سـوازيلاند، إثيوبيـا، إريتريا، غانا، أوغندا، سيراليون، أفريقيا الوسطى، المغرب.

٢- آسـيا: الصـين، الهنـد، إندونيسـيا، ماليزيـا، سـنغافورة، تـايون، بورمـا، نيبـال، فيتنـام، سـيريلانكا، كوريـا الجنوبيـة، تايلانـد، الفلبين.

٣- في أوروبا: سويسرا، ألمانيـا الغربيـة، هولنـدا، فرنسـا، بلجيكـا، اليونان، إيطاليا، السويد.

٤- في الأميركيتين: الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، البرازيـل، المكسـيك، بـيرو، أورغـواي، بوليفيـا، إكـوادور، نيكـاراغوا، جـواتيمالا، كولامبيـا، فنـزويلا. (منصـور ونحـاس، ٢٠٠٩، ص٣٨١).

وتأتي هذه الإنجازات الصهيونية واختراق الأسواق العالمية في ظل ضـياع عـربي تـام، غـير قـادر عـلى مجـرد الظهـور في مشـهد تنـافسي مـع الصهاينة رغم ما يمتلكه العرب من طاقـات بشريـة مؤهلـة وامكانيـات طبيعيـة هائلـة (الـنفط، الغـاز، المعـادن) وطـورت «إسرائيـل» علاقاتهـا

بالإتحاد الأوروبي وهي علاقات قديمة منذ بـدأت إعـلان دولـة الكيـان وفي ذلك يقول أبو سيف: «العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد وإسرائيـل هي الاقدم بين الطرفين، وشهدت بداية العلاقة بينهما توقيـع اتفاقيـات اقتصادية خالصة سـاهمت في نمـو الاقتصـاد الإسرائيلي وتعزيـز عمليـة عصرنته لتصبح هذه العلاقة متكافئة بين اقتصاد قـوي وثـري واقتصـاد عصري ومتنوع. (أبو سيف، ٢٠١١، ص٢١٣).

وبدا وكأن الاقتصاد الصهيوني في نظر الأوروبيون والـدعم الـذي يلقاه داخل مجموعة اليورو سواء الرسمي أو بتأثير اللوبيات الصهيونية وكأنه منافس يمكن الرهان عليه في التبادلات التجارية ويضيف في هذا السياق أبو سيف «التبادل التجاري الإسرائيلي الأوروبي يعتـبر الاتحـاد الأوروبي أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية وثاني مورد للبضائع لها بعد الولايات المتحدة. ويتراوح العجز في الميزان التجاري حول ٤ مليارات دولار وهـو يشـكل ٤٥٪ مـن مجمـل العجـز في الميـزان التجـاري الإسرائيلي. واسـتحوذت أوروبـا عـلى النسـبة الأكـبر مـن الصـادرات والواردات الأوروبية منذ تأسيس دولة إسرائيـل.(أبـو سـيف، ٢٠١١، ص٢٢١).

ويفصل أبـو سـيف في كتابـه إسرائيـل والاتحـاد الأوروبي الشراكـة الناعمة حول التبـادل التجـاري بالأرقـام بـين الكيـان الصـهيوني ودول اليـورو بـالقول: «بلغـت مجمـل الصـادرات الأوروبيـة لإسرائيـل عـام

٢٠٠٨ قرابة مليار يورو فيما بلغت مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا في العام نفسه ٢ , ١١ مليار يورو. ووفق إحصاءات الاتحاد الأوروبي الرسمية فإن إسرائيل تبوأت في العام ٢٠١٠ المرتبة ٢٦ في قائمة الدول التي يستورد منها الاتحاد بنسبة ٧ , ٠٪ من مجمل وارداته والمرتبة ٢٣ في قائمة الدول التي يصدر لها بنسبة ١ , ١٪ من مجمل صادراته. (أبو سيف، ٢٠١١، ص٢٢٣).

لقد تميز الكيان في إدارة لعبة المصالح مع دول الغرب بشقيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستطاع الكيان أن يكون لاعباً فاعلاً ومركزياً في كل المبادرات على اختلاف تنوعها وتخصصها، فمن الإبداع العسكري إلى المناورة السياسية إلى التميز الاقتصادي مما حدا بقادة الاتحاد تحديدا للمناورة بدمج الكيان في الاتحاد ، وما دمجه في الدوري الرياضي الاوروبي إلا مقدمة لدمجه في تخصصات ومركبات أخرى كالاقتصاد، فالاتحاد الأوروبي هو الأقرب جغرافيا لفلسطين على اعتبار أن حوض المتوسط يجمع هذا الكيان في شراكة أورومتوسطية، تفنن الصهاينة في استثمارها ولم يفكر العرب في أن يكون جزء أصيلاً منها.

فالصهاينة عززوا مواقعهم في ثنائيات يورو أمريكية استفادوا أولاً وأفادوا ثانياً، في حين لم يظهر العرب في ٢٢ نظام سياسي كلاعب مهم في هذه الثنائيات، فهذا العالم لا يعترف بالضعفاء والفاشلين.

٤,٥ مستقبل التنمية في الكيان الصهيوني

١,٤,٥ المقدمة:

تتسابق القيادات السياسية الإسرائيلية في طرح النمو كهدف مركزي لسياستها في المجال الاقتصادي، حيث شهد الكيان في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً كبيراً وأصبح في مصافي الدول الغنية في العالم من حيث ناتج الفرد ودخله، ولكن هذا النمو كان انتقائي وليس شاملاً، ففروع الصناعات التكنولوجية (هاي تك)، والخدمات التجارية والمصرفية، اجتذبت استثمارات ضخمة وبالتالي شهدت نمواً كبيراً، بينما الفروع الأخرى في الاقتصاد الصهيوني لم تشهد أي نمو أو جذب لأي استثمارات.

وبالتالي فإن النمو عندما يشكل للصهاينة هدفاً اقتصادياً بان يكون موجهاً بواسطة سياسات اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل الناجم عن النمو بين كل أجزاء المجتمع لدفعها للمشاركة في فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث يتميز الصهاينة بتخطط تخصصي قُطري (أي على مستوى دولة الكيان بالكامل) وليس على مستوى محلي كما في كثير من البلاد العربية، وهذا أحد أهم أسرار صعود ونجاح هذا

الكيان بشكل أفقي وعمودي.

٢,٤,٥ التنمية داخلياً:

يعيش المجتمع الصهيوني في السنوات الأخير حالة من التخبط والقلق فبعد إخفاق إسرائيل في حربي لبنان وغزة، باتت المخاطر تتهدد هذا الكيان ومستقبل استمرار وجوده في المنطقة، وقد حدد مؤتمر هرتسيليا الثاني عشر والمنعقد في الفترة ما بين ٣١ يناير / كانون الثاني – ٢ فبراير / شباط / ٢٠١٢ الأولويات الإستراتيجية لدولة الكيان ويعتبر مؤتمر هرتسليا السنوي حول ميزان الأمن القومي الإسرائيلي والذي يتناول أهم المستجدات الإقليمية والتحولات العالمية والأخطار الإستراتيجية المحيطة بدولة الكيان، والذي يُعقد في بداية كل عام مع معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي التابع للوكالة اليهودية من أهم المنابر التي يتم عرض واقع الكيان الصهيوني الإستراتيجي والأخطار المحدقة به، وهو بالمجمل يُعبر عما يدور من نقاشات وأفكار في أوساط النخب السياسية والعسكرية وصانعي القرار، ومن أبرز ما تم عرضه في المؤتمر الوثيقة التي وضعها رئيس «معهد السياسات والإستراتيجيات في المركز متعدد المجالات في هرتسيليا» ورئيس سلسلة مؤتمرات هرتسيليا الجنرال المتقاعد داني روتشيلد التي جاءت بعنوان «تقويم هرتسيليا ٢٠١٢: إسرائيل في عين العاصفة»، والكلمات التي ألقاها كل من وزير الحرب الصهيوني إيهود براك ورئيس أركانه

بيني غانتس ووزير الشئون الإستراتيجية الصهيوني موشيه يعلون ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الصهيونية «أمان» اللواء أفيف كوخافي وآخرين.

وتتوزع هذه الأخطار بين ما هو إقليمي ودولي وحتى داخلي وبين ما هو أساسي وثانوي، والأخطار حسب أولوياتها تنقسم إلى:

١- أخطار إستراتيجية أساسية وتشمل:

١- البرنامج النووي الإيراني.

٢- التغيرات في العالم العربي.

٣- التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط.

٢- أخطار ثانوية وتشمل:

١- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها.

٢- العزلة السياسية المتعاظمة للكيان الصهيوني في العالم.

٣- الاحتجاجات الاجتماعية وتقليص ميزانية الدفاع.

إلا أن أبرز المخاطر الداخلية لدى دولة الكيان هي الاحتجاجات الاجتماعية، كون الدولة تعتمد على الهجرة الوافدة والتي تعوض انخفاض نسبة المواليد، حيث يعتبر النمو الطبيعي متدني إذا ما قورن بدول الجوار وحتى الفلسطينيون الذين يعيشون داخل الـ٤٨ ،

فالنسبة تزيد على الضعف لصالح العرب الفلسطينيين، وبالتالي فالكيان يقدم نفسه كدولة جاذبة للمهاجرين وللمستثمرين أيضاً، وكون الاحتجاجات الاجتماعية تنفجر بشكل كبير فهذا ربما يعطي مؤشر على بروز للشروخ والانقسامات على السطح داخل المجتمع الصهيوني الهش والذي يمكن أن ينذر بانفجاره من الداخل. وما يمنع أن يؤخر هذا الانفجار هو الأخطار المحيطة وتعاظمها، وهذا يدفع المجتمع الصهيوني إلى التوحد من جديد لدرء هذه الأخطار، وما قيام تنظيم صغير يعمل داخل غزة بتوجيه مجموعة من الصواريخ أدت إلى إلغاء أكبر تظاهرات احتجاجية صهيونية كان يمكن أن يكون مفعولها على المدى البعيد أكثر تأثيراً من عشرات بل مئات من هذه الصواريخ ولكن عدم نضج بعض القيادات في المقاومة وخاصة التنظيمات الصغيرة قد يساعد القيادات الصهيونية على تجاوز الصعوبات التي باتت اليوم جزء من المشهد الداخلي الصهيوني.

إن الكيان الصهيوني يراهن على تعميق العلاقة والتنسيق السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية لكي يخرج من أزماته ومشاكله الداخلية والخارجية، ورغم ذلك فإن الكيان يراهن طوال الوقت على قواه وقدراته الداخلية وفي ذلك يقول أبو سيف «وقامت إسرائيل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بجملة من التعديلات الهيكلية على بنى اقتصادها وحولته بنجاح كبير من اقتصاد يتحكم به القطاع الخاص إلى

اقتصاد متنوع ومتعدد ومنفتح على السوق ومنافس بقوة خاصة في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة والسياحة. وسجل الاقتصاد الإسرائيلي على الرغم من اتكاله على التصدير للخارج (أوروبا وأميركا) صلابة واضحة في مقاومة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العالم عام ٢٠٠٩ وكان بذلك واحداً من أفضل اقتصاديات الدول المتقدمة. وكان بنك إسرائيل أول بنك بعد الأزمة في الدول المتقدمة قام برفع نسبة الفائدة». (أبو سيف، ٢٠١١، ص٢١٧).

ونجد الكيان أيضاً يتبع سياسات اقتصادية صارمة أدت إلى الحد من انكشافه أمام الازمة الاقتصادية العالمية ورفع الزعماء الصهاينة شرطاً ضرورياً لنجاحهم في المهمات الجسام الماثلة أمامهم وهو إصلاح وإعادة تنظيم أجهزة السلطة وزيادة كفاءة الحكم وأكد رئيس الحكومة الصهيونية بذلك في جلستها المنعقدة يوم الأحد في الأول من أبريل / نيسان عام ٢٠١٢ حيث قال: «إننا نستثمر مبالغ ضخمة من أجل تقريب منطقتي الجليل والنقب من وسط البلد، من خلال تحسين خطوط المواصلات، كما أننا نطبق ثورات غير مسبوقة في مجال التربية والتعليم، بدءاً بمشروع التعليم المجاني للأطفال من سن ٣ أعوام، وانتهاء بتوظيف مبلغ ٧ مليارات شيكل(١$ = ٣,٧٥ شيكل) لإعادة تأهيل جهاز التعليم العالي والقفز به إلى الأمام. ونحن نقوم بجميع هذه

الإجراءات من أجل الاستثمار في مستقبلنا»[١].

إن النمو الاقتصادي الذي يفتح للحكومة الصهيونية الاستثمار في جميع المجالات هو أهم هدف للحكومات الصهيونية المتعاقبة داخلياً حيث أن صندوق اقتراع نزيه بعد كل دورة انتخابية أقصى مدة لها ٤ سنوات ينتظر كل حكومة صهيونية فهل خشي حكام العرب ما يخيفهم من شعوبهم!؟

فداخليا فكما جاء في تقرير «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية» في إسرائيل:

«يتمثل شكل آخر في الفجوات القائمة بين الطبقات الاجتماعية – الاقتصادية. ولكي يتمكن أبناء الطبقة الدنيا من الوصل بشكل متساو أكثر لاكتساب المؤهلات المطلوبة، لابد من زيادة التفضيل في التمويل العام للمدارس التي يتحدر تلاميذها من خلفيات اجتماعية – اقتصادية ضعيفة، والعمل على دفع اندماج ابناء العائلات ذات الفرص الشحيحة في المدارس المكرسة بالأساس لأبناء العائلات الغنية والمقتدرة»[٢].

٣,٤,٥ التنمية في الكيان الصهيوني ببعدها الإقليمي:

«أثارت الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كل من

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية عدد ٢/ ٤/ ٢٠١٢.
(١) أوراق إسرائيلية (٥٦) ترجمة سعيد عياش ص ٦٠.

صناع القرار وأرباب المرافق الاقتصادية من أن تمثل التحولات الناجمة عنها تهديداً لكل الإنجازات التي حقَّقتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية، فقد اعتبرت النخب الإسرائيلية أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديداً لاتفاقيَّة «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنية التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي. وقام قادة جهاز الأمن الإسرائيلي بالمطالبة بزيادة النفقات الأمنية في أعقاب تفجر الثورات العربية والتي قد يكون لها تأثير ملحوظ على مناعة إسرائيل وحصانتها الاقتصادية والاجتماعية. (جريس ٢٠١٢، ص١٩٧)

ورغم أن الكيان الصهيوني يعتبر نفسه امتداداً غربياً إلا أن حدود هذا الامتداد تبقى محدودة، لأن فضاء هذا الكيان عربي من جميع الاتجاهات وحتى البحر المتوسط، لهذا فهو يتأثر بكل المتغيرات التي تحيط به وخاصة دول الطوق ويحاول الكيان تطويع قيادات هذه الدول بشتى السبل وأبرز هذه الطرق الربط بالمصالح الاقتصادية، فالموساد الإسرائيلي وهو مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة والتي تعمل خارج دولة الكيان يتميز جزء كبير من موظفيه بالأعمال التجارية الإستراتيجية ويرتبط مع معظم حكام الدول العربية بشبكات تجارة في قطاعات مختلفة تبدأ بالأسلحة وتنتهي بالخدمات ، خاصة سوق الاتصالات التي تمثل هدفاً أسمى لتنصت العدو على محيط يُكن له

العداء ، وبالتالي فإن فقد العدو للسيطرة على الأنظمة المحيطة والمعروفة بدول الطوق تحديداً، ومصر بشكل أهم لأنها الدولة القائدة للأمة، أصابه بنوع من التخبط وصلت بزعماء الكيان ابتداءاً من رئيس الوزراء نتنياهو، ومروراً بوزير الدفاع والخارجية ومسؤولين كبار في الكيان بأن عبروا عن مخاوفهم العميقة من التغيرات والغموض الذى يكتنف مستقبل ثورات الربيع العربي.

فسقوط أنظمة عربية داعمة للكيان ستُسقط مشاريع غير معلنة واستثمارات وايداعات بنكية ضخمة لا يُصرح عنها، فالقاصي والداني يشعر أن قنوات مالية سرية تغطي لهذا الكيان إلتزاماته العدوانية، فقد قيل أن مليار وربع المليار دولار تكلفة العدوان الصهيوني على غزة قد تم تغطيتها من دولة خليجية لا تقيم علاقات في العلن مع الكيان الصهيوني وفي حرب تموز ٢٠٠٦ أكد أكثر من مسؤول عربي علناً أن حزب الله هو السبب الرئيس في الحرب وهذا بالطبع مبرر لدعم خفي للمجهود الحربي الصهيوني.

إلا أن الثورات العربية التي بدأت في تونس ومصر وليبيا على التوالي وهي تخوض مخاض المراحل المتقدمة في تحقيق أهدافها، رغم الهجوم الخفي الصهيوأمريكي وخاصة من خلايا نائمة أو منظمات أمنية تعمل بثوب منظمات أهلية، ثمار هذه الثورات آت بإذن الله، وتصريحات الزعماء الصهاينة بأن المنطقة تذهب للمجهول تعني ببساطة أن المنطقة

تخرج من نطاق السيطرة الصهيونية وبالتالي فإن الربيع العربي الذي يشن عليه الصهاينة حرباً أمنية لا هوادة فيها لا تتوقف على مدار الساعة، فهذا الربيع هو على المدى البعيد هو أخطر على الصهاينة من المشروع النووي الإيراني كما صرح بذلك وزير خارجية الكيان اليميني المتطرف ليبرمان في (٢٢-٤-٢٠١٢) ، فإيران تبحث لها عن دور خليجي إقليمي، بينما الربيع العربي سيكون مكملاً لمسيرة حطين وعين جالوت، والتي ترصد ملامحها مراكز الأبحاث الصهيونية سواء الجامعية أو الخاصة ، وبالتالي فإن الكيان سيعتبر ربيع الأمة العربي تهديداً اقتصادياً حيث الغاز والنفط لن يكونا سهلا المنال للصهاينة، وعليه فإن مؤامراته التي يتفنن فيها منذ عشرات السنين سوف تتواصل خاصة ضد دول الطوق وعلى رأسها مصر لقناعة قادة الكيان أن زلزالاً سيصيبه إذا تغير النظام السياسي في مصر ، وفي ذلك يقول شلحت: «وفي هذا الإطار فإن مركز الزلازل من ناحية إسرائيل تمثل في ثورة ٢٥ يناير المصرية، ذلك بأن مصر كانت في نظر الأولى على مدار العقود الثلاثة الفائتة بمنزلة «عنوان الاستقرار الإقليمي»، لكنها غدت بين عشية وضحاها أشبه ببركان لا يعرف أحد متى يخمد، أو أين سيلقي حممه، وعليه كان من الطبيعي أن تحظى بالاهتمام الأكبر». (شلحت، ٢٠١١، ص٤٠) فهل فهمت الأمة مغزى هذا التآمر واستعدت لمواجهته ؟!

٤,٤,٥ التنمية في الكيان الصهيوني ببعدها الدولي:

يحظى الكيان الصهيوني بدعم الدول الكبرى التي تبنته واحتضنته ومدّته بكل أسباب القوة والحياة منذ اللحظة التي دخل الصهاينة فيها أرض فلسطين ببرنامجهم السياسي ، وظل الكيان يحظى بالرعاية على التوالي من بريطانيا، فرنسا وأمريكا حيث أن الدعم الأمريكي لدولة الكيان عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وعلمياً ... ثابت لا يتزعزع ولا يتراجع بغض النظر عن المتغيرات الحاصلة في العالم العربي والإقليمي (تركيا) على سبيل المثال، فشعار الأمريكان هو «نحن مع إسرائيل ظالمة أو مظلومة، فمثلا تقرر عام ٢٠٠٧ زيادة المساعدات الأميركية لإسرائيل بمبلغ ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، مع العلم أن إسرائيل كانت قد صرحت في السابق برغبتها تخفيض الاعتماد على المساعدات الأميركية، وإلغاء المساعدات الاقتصادية بشكل تدريجي، وذلك بموجب اتفاق وقعه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٨ مع الولايات المتحدة يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنوياً». (جريس، ٢٠٠٩، ص١٣٠)

رغم الجرائم ضد الإنسانية والإدانات الدولية الواسعة التي يتلقاها الصهاينة والذي وصلت للطعن في شرعية وجوده ، وخاصة بعد تقرير جولدستون وجرائم إسرائيل في حربها السابعة على قطاع

غزة، إلا أن الدعم الأمريكي اللامحدود يحول دون إدانتها في المحافل الدولية تحديداً.

ويتمحور التذمر والانتقاد للسياسة الإسرائيلية في «سياسات الحكومة خاصة الاستيطانية، وعدم تقديم تنازلات تمكن من استمرار المحادثات السلمية مع الفلسطينيين، إضافة إلى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية. (جمّال ٢٠١٢، ص٧٧)

إن العزلة الدولية التي أصبحت اليوم عامل قلق متزايد لدى قادة الكيان أصبحت من أبرز ما يهدد وجوده فهذا الكيان سوّق نفسه على أنه الحامي للمصالح الغربية في المنطقة ، وفي ظل صعود وتطور الثورات العربية والخيار القادم أمام الغرب إمّا مصالح مع العرب وإما مع الكيان الصهيوني فبالتأكيد سيكون الكيان الصهيوني عبأً على المصالح الغربية وخاصة أمريكا وعندها فقط يمكن أن تحرر أمريكا من كل اللوبيات الصهيونية وعلى رأسها الإيباك أمام مصالحها الإستراتيجية ، لأن العرب إذا امتلكوا قراراهم فإن مخزون النفط والغاز والمعادن والممرات المائية كقناة السويس، باب المندب، البحر الأحمر، والبحر المتوسط سوف يجعل أمريكا تعيد حساباتها في إعادة صباغة تحالفاتها من جديد ضمن ما يحقق مصالحها الحيوية في المنطقة وبالتالي

فإن مستقبل الكيان الصهيوني مرتبط بمدى تحقيقه لمصالح الغرب فكيف إذا كان هذا الكيان في يوماً ما عبئ على هذه المصالح بل ويهدد سلامة وأمن تدفقها عبر مضيق هرمز أو قناة السويس، بالتأكيد ستنحاز أمريكا لمصالحها عندما تجد قيادة عربية ناضجة واعية منتخبة تعمل على برنامج تحقيق مصالح شعوبها وليس العكس.

٥,٤,٥ خلاصة:

إن المتغيرات المحلية (الثورات العربية) وتصاعد المقاومة الفلسطينية، والتغيرات الإقليمية ، كتدهور العلاقات مع تركيا والملف النووي الإيراني، تنذر باحتمال ظهور بوادر لهذه الأزمة في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة قصيرة من الزمن باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كون منطقة اليورو منطقة مفضلة لدى المصدرين الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة، حيث تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها ٣٣٪ من مجمل الصادرات. (جريس، ٢٠١٢، ص٢١٥) .

وبالتالي فالأزمة الاقتصادية في دول اليورو وقبلها أمريكا، تأتي في سياق مضاد لمصالح الكيان الصهيوني وبالتالي فمستقبل المشروع الصهيوني في انحصار، والصهاينة الذين جاءوا في غفلة من زمن الأمة العربية، لكن يكون لهم مقام في محيط عربي متماسك وتحت قيادة واحدة تدير امكانات وطاقات الأمة بما يحقق أقصى درجة من مصالحها، فالمستقبل مليء بالمفاجآت لإسرائيل والضعيف لا يبقى ضعيفاً مدى الحياة

والقوى كذلك ، فالمستقبل للعرب والمسلمين ولأجيالهم من بعدهم.

﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:٢١].

***